الفصل الثانى عشر

أزمة المعارضة والقيادة السياسية

المحتويات:

١ - العلمانية والديمقراطية.

٢ - غياب المعارضة والقيادة السياسية فى إريتريا.

٣ - دور النخبة السياسية والوعي الوطني والانتقال السلمي للديمقراطية.

العلمانية والديمقراطية:

إن وحدة الوطن العربي من الأمور الهامة والضرورية في إريتريا، ولقد طبق شعبنا منذ البدايات الأولي لنمو الحركة الوطنية في إريتريا في الأربعينات، رافعين شعار الدين لله والوطن للجميع إيماناً منهم بأن الشعب الإريتري ينقسم إلي طائفتين (مسيحيين ومسلمين) ومن أجل التعايش بينهم لابد من إقرار مبدأ فصل الدين عن الدولة والعيش معاً في إطار التعدد دينياً وثقافياً، في ظل دولة واحدة تضم الجميع، وهكذا توحدت إرادة الشعب الإريتري في الحرية والاستقلال ومقاومة الظلم والطغيان والاستبداد الإثيوبي الاستعماري لبلاده حتي تحرير الأرض والشعب، وإنتصرت إرادة الخير ضد الشر وحقق الشعب الإريتري انتصاره، ونال استقلاله الوطني في كامل تراب أرضه ووطنه. وبعد هذا الانتصار العظيم الذي حققه شعبنا لابد من إيجاد دولة المؤسسات والقانون والحق والعدل والسلام، من خلال تبني الديمقراطية الحقيقية والتعددية السياسية، لتسود قيم العدالة والمساواة والسلام ويعم الأمان في ربوع إريتريا، والأخذ بمبدأ العلمانية والديمقراطية في الدولة العصرية الحديثة في البلاد. ولا أريد أن أدخل في التفاصيل عن هذا المفهوم؛ لأنه كثير الجدل والنقاش والاختلاف فيه كثير. ولكنني أتناوله من زاوية العلمانية والديمقراطية وحدة واعتبارات تخص إريتريا وشعبها ضمن هذا الإطار وطن التصدي والتعايش. وهنا يجدر بنا أن نشير بطريقة مختصرة إلي مفهومي العلمانية والديمقراطية؛ حتي نقر مبدأ التعايش والتعدد في الدولة الإريترية لخصوصيتها ووضعها الخاص وكما هو واضح، فإن مفهوم العلمانية والديمقراطية الليبرالية هما وليدا العملية التاريخية ذاتها، فالعملية

التاريخية التي قادت إلي تحييد الدولة في الشؤون الدينية قادت أيضا إلي الديمقراطية الليبرالية. وبهذا المعني الضيق ، تكون العلمنة هي: عملية نقل القرار في الشؤون الدينية من الحيز العام إلي الحيز الخاص.

والحقيقة، أنه من غير الممكن مفهوميا التفكير في حرية التعبير عن الرأي والمعتقدات دون انتقال المعتقد إلي مجال حرية القرار، وحرية القرار بحكم تعريفها هي حرية فردية، وإذا كانت حرية الرأي المفتقد والتعبير عنهما مقوماً من مقومات الديمقراطية، فتكون العلمنة، بالمعني الأنف ذكره من مقومات الديمقراطية[1].

لقد تطورت الديمقراطية الليبرالية تاريخيا ومرت بمحطات حاسمة عدة في تاريخ تطورها، وتوسعت خلال هذا التطور مفاهيم مثل الشعب والأمة والفرد، وما زالت هناك أسئلة عديدة مفتوحة، ولكن من الواضح أنه خلال هذه العملية انتقل الانتماء الأساسي قانونيا من العقيدة إلي المواطنة كجزء من أمة (وما زالت الأنظمة الليبرالية الديمقراطية مختلفة فيما إذا كانت المواطنة كافية من أجل الانتماء إلي الأمة، أو يكون الانتماء العرضي أو الحضاري هو المقياس والقاعدة الأساسية).

وانتقل الحسم في الأمور الدينية من استبداد الحكم الظالم أو تسامح السلطان العادل إلي شأن خاص من شؤون المواطن، وتوسع فيه مفهوم التسامح ليتجاوز التسامح في الانتماء الديني الطائفي إلي حرية الاعتقاد واحترام حق وشرعية وجود الاعتقاد الآخر، رغم الخلاف معه، أي تجاوز التسامح إلي التعددية[2].

---

(١) عزمي بشارة: مدخل إلي معالجة الديمقراطية وإنماط التدين، ص ٧٢، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤.

(٢) مصدر سابق، ص ٧٣.

وهنا يجدر بنا أن نشير إلي أن النقاش حول العلمنة في العالم العربي والإسلامي والأفريقي، شكل نقاشاً حرا سؤال (فصل الدين عن الدولة)، وهذا الموضوع سوف يجرنا إلي نقاش طويل. ولكي لا يبعدنا عن موضوعنا الأساسي وباختصار شديد في اعتقادي، ليست هناك حاجة إلي فصل أي شيء «في الإسلام»، بل من الممكن أن تبقي الوحدة قائمة هناك وعملية العلمنة تتم دون فصل «الدين عن الدولة» «في الإسلام» أو «اليهودية» أو «المسيحية»[1]. ولا حاجة إلي فصل الدين عن الدولة، لأن الدولة كيان معلمن سلفا بكل المقاييس ومفصول عن الدين في كل حال من الأحوال، من حيث معناه ووظيفته وأهدافه، وهذه هي العلمانية بالمعني الواسع للكلمة. وهنا الصراع إذن ليس حول فصل الدين عن الدولة، فهما لايشكلان وحدة، وإنما علي منع الدولة من استخدام الدين كأداة سلطوية وعدم الاعتراف بالآخرين من المواطنين عقيدة وثقافة، وأن عنصر القسر والقوة في القرار الديني يفقد - كما هو معروف - الدين صفة القرار الأخلاقي الحر؛ ليتحول إلي مجرد انتماء طائفي تسانده الدولة.

وكل دولة علمانية بحكم تعريفها كقوة دنيوية من نطاق المحاكمة والمحاسبة البشريين، ولكن لابد من معالجة قضايا الأحوال الشخصية دينياً وفقهياً.

المؤسسة الدينية:

المؤسسة الدينية إذن هي مؤسسة تفرزها عملية العلمنة، أي هي

(١) وضعنا كلمة الإسلام هنا بين قوسين، لأنه يبدو لنا أن ما يقصده من يقول بعدم إمكانية فصل الدين عن الدولة في الإسلام عند استخدام كلمة الإسلام، هو غير ما يقصده عامة الناس

مؤسسة لا تتعايش مع فصل الدين عن الدولة فحسب، بل هي نتاج هذا الفصل.، وقد تثور المؤسسة الدينية أو تتململ وتحرض، وقد تعبر في ذلك عن غضب جماهيري أو شعبي يصاغ على شكل انتقادات علي السلطة لخرقها الشريعة وتدخلها في أمور الدين، لتنفيذ مخططاتها وأهدافا غير المعلنة ضد الشعب؛ ولكنها في نهاية الأمر تخضع لتبرير السلطة الدنيوية ومعالجة شؤون العبادات والأحوال الشخصية، خاصة بعد أن يتحول شيوخها وأئمتها وقضاتها وفقهاؤها، إلي موظفين في وزارت الأديان والأوقاف.

تخضع المؤسسة الدينية أيضاً للانفصام الواقع في الوعي الاجتماعي بين الدنيوي والماورائي، بين عالم الأرض وعالم السماء، وقد تشربت هذا الانفصام حتي أعماقها، ولذلك فهي تنتقل إلي مواقف دفاعية (خلافاً للأصولية وللدين السياسي)؛ كي لا يتوسع مجال الأرض ويضم قطاعات أخري من مجالها، مجال السماء، فهي تريد المحافظة علي مواقعها كقيمة، علي أخلاق البشر وضمائرهم وأحوالهم الشخصية. وهي مستعدة لأجل ذلك أن تكون أداة تمنح الفتاوي للسلطة بأثر رجعي، لإضفاء صفة الشرعية على قراراتها، وخاصة في الدول التي تمت فيها عملية عقلنة العلمنة وانتقلت فيها الدولة عن فتاوي المؤسسة الدينية، وهناك أيضا نمط من المؤسسة الدينية الثائرة والمستقلة عن الدولة أصبحت أكثر حرية في مخاطبة الفرد أخلاقياً، وانتقاد الدولة في قضايا مثل العدالة الاجتماعية والحرب والسلم والعناية بضحايا اقتصاد السوق من العجزة والمشردين[1].

---

(١) مصدر سابق، ٧٨ - ٧٩.

وهكذا، إذا دفعت المؤسسة الدينية إلي موقع معين بحكم وجود نظام ديمقراطي تمارس وظيفتها من خلاله، فإنها قادرة علي التكيف مع هذا الموقع وبشكل ديمقراطي كما أسلفنا الذكر. أما في حالات العلمنة غير المعقلنة والتي يسيطر فيها حكم الفرد والحزب الواحد والتي تخضع المؤسسة الدينية فيها لمشيئة السلطة غير الديمقراطية، فإن العلمنة تؤدي إلي نتائج معكوسة تماماً، منها فقدان مصداقية المؤسسة الدينية الأخلاقية وجعلها هدفا لهجوم الدين السياسي أو الأصولية التي توجه سهامها إلي تقلبها وعدم استقامتها.

ومن الناحية الأخري، تحتاج السلطة العلمانية غير الديمقراطية إلي المؤسسة الدينية في كل أزمة من جديد؛ لأنها تحتاج إلي تبريرات دينية لصد الإسلام السياسي بل وقمعه، وهكذا فكل ماتحتاجه السلطة هو المؤسسة الدينية وفتاوي «المعتدلين» من رجال الدين، وبذلك يزداد نفوذ المؤسسة الدينية ورقابتها علي وسائل الإعلام، أي تتحول المؤسسة الدينية في بعض الدول إلي خبير رقابة، محملة مظاهر العلمنة والانفتاح وحرية التعبير ومظاهر الحداثة الأخري، مسئولية غضب الفئات الأصولية، ولذلك المؤسسة الدينية الذكية تأخذ بابتزاز السلطة لتقدم تنازلات لها، وخاصة في مجال حرية التعبير عن الرأي الذي «يستنفر» مشاعر المسلمين، ومهما يكن من أمر، فإن العلمانية الديمقراطية في إريتريا لابد منها وفق طرقنا الخاصة والتي لابد فيها من إقرار مبدأ التعددية السياسية والثقافية والدينية والتعايش بين الطائفتين من خلال الاحترام المتبادل والإيمان بالمصالح المشتركة لبناء وطننا وطن الجميع، لا وطن لفئة بعينها مهما كان حجمها وقوتها، لأن هذه القوة مؤقتة وليست دائمة في الحاضر والمستقبل القريب «لأن دوام الحال من المحال»!!

فليس في السياسة ثوابت أو ضمانات قانونية أو سياسية للبقاء في الحكم، سوي صحة السياسة المتبعة ذاتها وملاءمتها للأهداف المطلوب تحقيقها.

إن أحداً لا يضمن لشخص أو لجماعة البقاء في الحكم ولنظام الاستمرار كنظام، إلا إذا ارتبط بدولة أجنبية، وحتي في هذه فإن الضمانات ليس دائمة، وإنما هي مؤقتة وتابعة للمصالح العليا لتلك الدولة، وسوف يدفع المضمون عاجلاً أو آجلاً ثمن هذه الضمانات الخارجية وليس من الضمانات في شيء أن تكرس امتيازات أو تمايزات داخل المجتمع والمواطنة، فهذا يعني تدمير المعني العميق والحقيقي لكل مواطنيه والمساواة[1].

غياب المعارضة والقيادة السياسية في إريتريا:

إن ضعف النظرية الديمقراطية في أفريقيا علي وجه العموم ومنطقة القرن الأفريقي علي وجه الخصوص، وتشتت النخب الاجتماعية وتفرق المعارضة السياسية وفقدان الثقة الشعبية بالسلطة والفعالية السياسية في البلاد، هو السبب فى غياب النخبة القائدة وقاعدتها الطبقة السياسية، وهنا لا نعني بغياب الطبقة السياسية عدم وجود رجال سياسة وحكم، وإنما غياب المعارضة والنخبة القائدة، متماسكة تتمتع بتربية مستقرة ومعروفة وثابتة، ترد عليّ وظائف سياسية محدودة، وتوحدها روح القيادة الجماعية بالرغم من تنوع مشاربها وتعدد أصولها واختلافاتها العقائدية؛ ولكن المعرفة العميقة بالمصالح الوطنية، والقدرة علي العمل المشترك، بالرغم من

(١) برهان غليون: الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو، مركز دراسات الوحدة العربية الفصل الثالث، ص ١٥٦، بيروت ١٩٩٤.

الصراع والتنافس والنقد، من منطلق هذه المصالح وفي سبيل حمايتها وتنميتها، ويفترض هذا معرفة بالمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المحلية والعالمية، كما يفترض كفاءات قيادية، ولا ينشأ هذا من الفراغ وإنما هو ثمرة لتكوين مثمر ومستقر، يتحول مع الزمن إلي نوع من التقاليد التي يتوارثها القادة الجدد[1].

وهكذا، إذا كانت العلوم الضرورية لتكوين الوعي السياسي والتأهيل المهني متوفرة في المدرسة أو المعاهد العليا، فإن فن القيادة والسياسة هو ثمرة الممارسة العملية، والمشاركة في الحياة السياسية، أي هو ثمرة الحياة الديمقراطية نفسها، فهي، بما تتضمنه من تنافس علي السلطة واحتكام للرأي العام، وتمرس في التعامل مع القضايا الوطنية والمسائل الاجتماعية والتناقضات الدولية، تشكل مدرسة سياسية قائمة بذاتها، بل هي المدرسة السياسية الحقيقية.

ولكن هذه ليست الطريقة التى تتكون بها الطبقة السياسية في الأقطار التي تفتقر إلي مثل هذه المدرسة، وخاصة في أفريقيا والعالم الثالث، بل من الصعب القول إن من الممكن أن يحصل فيها بناء لطبقة سياسية، إن السياسة تتحقق فيها من خلال ما ينبغي أن نطلق عليه منطق الانتقاء الطبيعي، الذي يسيطر علي الحياة الطبيعية حيث لا توجد ثقافة ولاتثقيف، ويعني الانتقاء الطبيعي في السياسة أن السلطة لا تتحقق أو لا تترسخ إلا عندما يتمكن بعض الأفراد، بسبب قوة مراسهم وشكيمتهم أو حنكتهم الطبيعية أو قبولهم بركوب المخاطر أو دمويتها أو تعاملهم مع

---

(١) برهان غليون: مرجع سابق، ص ١٣٧.

القوي الأجنبية - وكلها وسائل أساسية للوصول إلي السلطة اليوم في المجتمعات الأفريقية - من فرض أنفسهم علي الآخرين.

إن القائد يحتل هنا كل المساحة التي تحتلها في النظم الديمقراطية الطبقة السياسية فهو صاحب القرار الأول والوحيد، وهو صاحب الطاقم السياسي الذي يختاره حسب مزاجه ومصالحه، ويحوله بالضرورة إلي طاقم تقني أي مفتقر إلي السلطة السياسية وإلي القرار حتي في ميدان اختصاصه.

إن الطاقم السياسي هنا هو مجرد طبقة اختصاص، أو بالأخري فئة من الخبراء الذين يستخدمهم القائد لرفع كفاءته في ممارسة السلطة السياسية التي تقتصر عليه، ويكفي أن يتخلي القائد عنهم حتي يفقدوا كل مكانتهم وسطوتهم، بل يغيبوا نهائيا عن الحياة السياسية. أما إذا مات القائد فمصيرهم مرتبط برغبة القائد الجديد، فله الرأى فى الإبقاء عليهم، أو تسريحهم وبالتالي زوال أثرهم.

والمقصود أن الطاقم السياسي بعكس الطبقة السياسية وهو عبارة عن هيئة من الخبرة التقنية، ليس لها وعي شمولي بالمصالح العليا ولا التزام سياسي بالمسئوليات الكلية، إنها فئة من الموظفين التقنوقراطيين الذين لا يفهمون معني القرار السياسي، وإن فهموا تقنيات الإدارة، وبعكس الطبقة السياسية أيضاً ليس لهم أية قاعدة شعبية أو سند خاص يجعلهم يفكرون من منطلقات واحدة جماعية، ويشكلون قوة أو تعبيراً عن قوة ذاتية. وبينما يعتبر النائب نفسه، وإن كان منتخباً من قبل محلة صغيرة، ممثلا الأمة كلها ومسؤولاً أمامها، لا ينظر الموظف السياسي إلي

نفسه إلا علي أنه ممثل القائد ومسؤول أمامه فقط. وإذا كنا قد أطلقنا عليهم صفة السياسة؛ فلأنهم يحتلون في دائرة الطبقة التقنوقراطية والبيروقراطية مواقع أو وظائف تسمي في علم السياسة الحديثة سياسة، والحال إنهم لم يكونوا يعتبرون في الماضي إلا خادمين للسلطان، وهو اسمهم الحقيقي، بالرغم مما كانوا يتمتعون به أحياناً بسبب ضعف القائد الأوحد والفرد من نفوذ مادي وسلطة قسرية.

إن مشكلة هذا النظام الرئيسية هي أنه يعتمد علي الفرد الفذ في حنكته أو عنفه أو كليهما معاً. وهذا يعني أن إصابة هذا الرأس، رأس النظام، يهدد النظام جميعه بالأنهيار، ويكشف عن فراغ سياسي هائل في المجتمعات التي قطعت شوطاً في استيعاب مفاهيم الوطنية والسياسة الحديثة، لكن المشكلة التي تظهر بشكل أساسي كمشكلة استبداد عند وجود الشخصية الفذة، تتحول إلي أزمة غياب للسلطة وللسياسة ذاتها، عندما تحتل موقع القائد ورأس النظام شخصية ضعيفة ليس لديها أي نصيب من الحنكة الطبيعية أو الشوكة[1].

إن غياب الشخصية الفذة، أي ما كان الأدب السياسي التقليدي يطلق عليه اسم المستبد. يفقد الطاقم السياسي روحه ويتركه ميتاً دون أب ومن دون راع أو محرك أول. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتوقف الآلة، والسياسة هنا آلة، أي تقنية، عن العمل. أما إذا مات القائد الكبير ولم ينجح الطاقم السياسي والفئات البيروقراطية والتقنوقراطية الملتفة حوله أو المستخدمة له، في الاتفاق علي حاكم أوحد جديد، أو فشلت في تكريسه

---

(١) برهان غليون: مصدر سابق، ١٣٨.

كقائد أوحد، وفي جعله يحتل موقع الرأس وصاحب السطوة والقوة. أي في رفعه إلي مستوي الفرعون والأب، حتي لو كان ذلك من الناحية الرمزية، فإن التهديد يمس النظام كله، ويهدد استمرار الدولة ذاتها.

ومعظم الأقطار الأفريقية يعيش هذا الوضع، الذي يفتقر فيه نظام الانتقاء الطبيعي إلي شخصية قادرة علي ملء المنصب الاستثنائي، الذي يحتاج إليه في تسيير أموره، في الوقت الذي لا يزال يفتقر فيه النظام العام إلي آية آلية لتطوير روح سياسية جديدة، وتربية طبقة قيادية قادرة علي احتلال الفراغ، سواء فيما يتعلق بتوحيد أجهزة الدولة والسلطة، وفرض النظام عليها، أو فيما يتعلق بخلق التواصل مع المجتمع والرأي العام وتأمين الانخراط الطوعي والولاء اللازم والمطوب لأية سلطة، لا تريد أن تكون مجرد عارضة قبر تقبع علي الجسد الحي، والنتيجة هي ما نعيشه أيضاً في المرحلة الحالية، أعني موت السياسة، أي غياب القرار وغياب الإرادة وغياب الشعور بالمسئولية.

ويضاعف الفساد العميق الذي يميز النخبة الحاكمة والإدراية في المجتمعات الأفريقية من أثر هذا الانهيار الراهن للقيادة السياسية، والفساد مرض عضال قادر علي إفراغ نظام سياسي، ومهما كان شكله، من مضمونه، ويقضي عل أية إرادة إصلاح أو تغيير حقيقي في الحياة السياسية والاجتماعية، إن غياب أو تغييب حريات التعبير، وتهريب القسم الأكبر من النخبة والعناصر المخلصة إلي الخارج، يجعل من الأصعب التوصل إلي بلورة سياسات وإستراتيجيات جديدة وتطويرها، وذلك أن العناصر التي ما زالت تتسلم معظم المناصب والمواقع العليا في الدول، ونتيجة غياب الديمقراطية والمراقبة، هي تلك التى نجحت بسبب علاقاتها الزبائنية في استبعاد كل العناصر والجيدة.

ومن معالم هذا الانهيار العميق للقيادة السياسية الانقسام الذي تعيشه النخبة السياسية والاجتماعية نفسها حول الثوابت والقيم الكبري الموجهة، ويظهر هذا الانقسام في المواجهة العقائدية المستمرة ومثل هذه المواجهة الدائمة إذا لم تجد الحل المناسب، يمكنها أن تقضي علي أية فرصة للعمل الوطني البناء، وأن تقود إلي تحييد قوي التغيير، واحدتها بالأخري، وإلي خلق جو الحرب الأهلية الدائمة التي تمنع الاستقرار، وتهدد حركة الاستثمار، وبالتالي تعمق من الأزمة الاقتصادية وانعدام فرص وآفاق التنمية.

الديمقراطي قادر علي حل جميع الخلافات والنزاعات في المصالح والآراء، بل إنه الحل الوحيد الممكن لها، وإن الحرب الأهلية لا تحل شيئاً، ولو اعتقد البعض أنها تقدم وسيلة سهلة للتخلص من الخصم، لكن التخلص من الخصم يعني، هو نفسه، سد الطريق علي الديمقراطية التي لا يمكن أن توجد دون وجود التعدد والتعارض، والتناقض والصراع السياسي كبديل من الصراع العسكري والحرب وهنا يجدر بنا أن نشير:

إن التطرف الذى نشاهده في أفريقيا والعالم العربي بالتأكيد، لم يولد من العقيدة الإسلامية نفسها، ولكن ولد من نوع الممارسة السياسية التي تبنتها بعض الأنظمة تجاه معارضتها السياسية والسلمية، وكنتيجة لسد الطريق علي هذه المعارضة في البلدان الأفريقية والعربية وهنا، لايمكن اليوم أن نوقف التدهور الراهن والعودة إلي مسار التحويل الديمقراطي طالما لم ننجح في تأسيس سياسة عقلانية تجاه قوي المعارضة الاجتماعية

والسياسية جميعاً بما في ذلك تلك المتطرفة وغير العقلانية منها. حيث بدأنا نفتقد إلي الرؤية السياسية العقلانية البسيطة، فإن ذلك قد أدي غياب الحوار والنقاش والتفاهم حول الأهداف والمصالح الوطنية واختفاء السياسة والمنطق السياسي تماماً ولم يبق في الميدان إلا عمليات القمع والاعتماد علي الأجهزة الأمنية. وهكذا، نحن نقبل بأن نعامل جزءا من شبيبتنا الوطنية كما لو كان عنصراً غريباً عن الأمة، أو طرفاً أجنبياً يمكن التضحية به في بساطة، وأن ندفع المعارضة السلمية برمتها في اتجاه الغل والضغينة والإحباط، والنتيجة أنه بدل التوصل إلي حل، ولو مؤقت وجزئي للتناقضات والتوترات الاجتماعية يحفظ الاستقرار، ويقلل من خطر القلاقل وعرقلة التنمية عموما.

إن الجمود أو استمرار الأوضاع السياسية علي ما هي عليه الان، لا يقدم أي حل للأمة، ولكنه بقدر ما يؤجل ساعة الحسم ويعمق التوترات والتناقضات، يهدد بأن تبقي نار التوتر الطائفي مشتعلة تحت الرماد ولا يقلل من مخاطر الانفجار، أنه لا وجود لمشاكل اجتماعية ليس من الممكن مواجهتها بصراحة ووعي وبلورة الحلول الواقعية والعملية والسلمية لها، علي شرط أن تكون هناك نية صادقة وحقيقية للخروج من المأزق.

ولو تأملنا قليلاً، لوجدنا في الواقع أن النمو المتزايد لقوي الاحتجاج ورفض الدولة نابع، هو نفسه، مما تقوم به السلطة المطلقة نفسها في خلقه من مشاكل وصعوبات وتوجهات سلبية علي مستوي الدولة والمجتمع، مستوي الثقافة والسياسة معاً. فصعوبة الانتقال ومخاطره نابعة:

أولاً: من أن المجتمعات التي عاشت لفترة طويلة محرومة من مناقشة أمورها بصراحة وجدية بسبب طغيان العقائديات والمذهبيات الجاهزة، وتضييق دائرة حرية التعبير إلي أقصي حد، لاتتمتع بالنضج السياسي الكافي الذي يحصن الفرد من الردود العاطفية ويصونه من التأثر السريع بالدعوات الجزئية وغير الوطنية.

وهي **نابعة ثانياً**: من أن المجتمعات قد تحولت بفعل غياب العمل والنضال السياسي الحر والتنافس الحقيقي على السلطة، إلي نوع من الدقيق المسحوق الذي يتحرك مع هبات الريح الصغيرة والكبيرة، أي أنها تفتقر إلي الهياكل والبني الحزبية والمهنية والفكرية القوية، التي تستطيع أن تؤطرها وتنظمها وتنسق نشاطها، وتعقلن ممارستها، وتجعلها أقدر علي إنضاج ردود أفعال عقلانية ومتماسكة، ومفكر بها، ومن دون هذه البني والهياكل، تتحول الجماعات إلي قطعان ضائعة وخائفة، تتحرك بمنطق ردود الأفعال الغريزية، أي خوفاً أو رعباً أو حباً أو كرهاً أو انتقاماً أو نقمة، ولأنها تفتقر إلي هذه البني، فمن الصعب التحكم الحقيقي في ردود أفعالها، عندما يزاح عن صدرها كابوس الأجهزة والقوي الرسمية التي تحيط بها وتؤطرها في النظم الدكتاتورية.

وهي **نابعة ثالثاً**: من غياب التفاهم والحد الأدني من الإجماع الوطني بين النخبات الاجتماعية المختلفة، التي دفعتها المنافسة غير الشرعية، والصرعات الدموية، والأحقاد، والضغائن المنبعثة من سياسات الاستبعاد والتهميش للبعض، واستزلام البعض الآخر، وتدمير البعض الثالث، إلي الانحطاط بوعيها وطرائق ممارستها السياسية وتنظيمها، وأغلقت أمامها في الواقع إمكانات التفاهم والاتفاق والوحدة، وكل هذه

المشكلات التي تعانيها نخبات المجتمعات التي تعرضت لحقبة عنيقة من الاستبداد تفقدها مصداقيتها بعين الرأي العام، وتجعل المجتمعات تشعر بعدم وجود قيادة اجتماعية وسياسية حقيقية.

هذه هي إذن المشكلات التي تحتاج إلي الحل حتي لا «تفلت الأمور». فيتحول التغيير الديمقراطي إلي إ نتقام طائفي، سياسي أو جبهوي، فما الضمانات علي ألاّ يستغل الانفتاح والتحول الديموقراطى من أجل الإساءة إلي هذه الفئة أو تلك، أو هذه الطائفة أو تلك؟

من الواضح أنه ليس هناك ضمانات حقيقية في هذا المجال، فليس هناك أحد يمكن أن يقدم ضمانة لأحد حول نضج الوعي السياسي في البلاد ، وليس هناك من يمكن أن يضمن وجود معارضة وطنية وقوية تمسك بالمجتمع وتقود خطاه بصورة عقلانية ومنظمة، كما أنه من المستحيل لأحد أن يضمن أن تنصرف النخبات السياسية التي قضت معظم حياتها في صراع أجهزة قمعية وقاسية، بموضوعية ونزاهة ووعي وطني صارم هذا هو المجتمع الذي صاغها في العقود الماضية، وهذه هي المعارضة التي سمح لها أن تبني، أي التي أريد لها أ ن تكون، وهذه هي النخبة التي تربت علي هذا الأساس، وليس باستطاعتنا بعد كل ذلك أن نتمني علي المجتمعات أن يتصرف بغير ما أعد له ودرب عليه. فلكل نخبة المجتمع الذي ربته، ولكل نظام المعارضة التي كونها ، أو أعاد هيكلتها علي حساب الأهداف والخطط والغايات السياسية التي كانت تحركه وتقوده، فلا يولد النضج السياسي من فراغ، وفي غياب كل تفكير وعمل سياسي. وكذلك لا تنمو المعارضة ذات الصبغة الوطنية في إطار سياسات قمعية عشائرية أو عصبوية، ولا تزدهر قيم التسامح والتفاهم الوطني والحرية

والعقلانية لدي النخبات التي قضت عمرها وما تزال تحت التعذيب في السجون والمعتقلات، هذه هي مادة المجتمع السياسي الذي ورثناه لأنفسنا، ومنها يجب أن ننطلق، ومن داخلها ينبغي أن تستمد القوي والعناصر الإيجابية التي سوف نعتمد عليها من أجل تغيير الأوضاع، وفي هذا الصدد علينا في هذا المجال أن نمتثل بتجارب غيرنا أيضا. فنحن لسنا وحدنا الذين مررنا بمثل هذه المراحل الصعبة، وكما خرجت الشعوب التي مرت بتجارب مشابهة لنا محنتها، فإننا نستطيع نحن أيضاً أن نتجاوز صدمات الماضي ونخرج منها.

إن **العنصرالأول**: في بلورة سياسة الانتقال السلمي، والمتحكم به، هو أن نرسخ لدي الرأي العام، وقبل ذلك لدي النخبات الاجتماعية نفسها، مبدأ التفكير من وجهة نظر المستقبل وتجاوز الماضي، وهذا يعني أن ننجح في أن نغير نحن أنفسنا من شعورنا تجاه ما حدث لنا، وأن نتغلب علي مشاعر العنف الداخلي وتأنيب الضمير، فينبغي ألا نجعل من الحقبة الماضية جدار مبكي دائماً ونهائياً، فقد حصل ماكان الواقع التاريخي نفسه يدفع إليه، بسبب ضعفنا وعمق التناقضات التي تنخر فينا وضيق أفقنا جميعاً، والمهم أن نمسح الماضي وأن نفكر في المستقبل، دون أن نكون في تفكيرنا وردود أفعالنا حبيسي هذا الماضي وما تركه من آثار، إن الماضي هو الماضي، وكلنا بشكل أو آخر، وبهذه الدرجة أو تلك، مسؤول عنه.

والعنصرالثاني: في بلورة هذه السياسة السليمة، هو تغيير موقفنا السياسي العميق، ويعني ذلك تطبيق مبدأ الصدق، أي الجرأة علي الاعتراف بالواقع ومواجهة الواقع كما هو. وما لم نقبل بهذا المبدأ، فليس

هناك إصلاح ممكن للعلاقة من الجمهور والرأي العام، وهو الشرط الأول لنجاح أية عملية انتقال، ذلك أن المهم في كل تحول هو كسب ثقة الناس وقناعتهم بالتغيير من جهة، وإيمانهم بصدق النية، ولا يهم بعد ذلك الأخطاء. وإن القيادة التي تفقد ثقة الجمهور لابد من أن تفشل حتي لو كانت سياستها سياسة صحيحة وعقلانية، ذلك أن نجاح الخطط وتحقيق الأهداف يتوقف في السياسة حتماً علي تعاون الناس وقبولهم، وليس هناك أهداف إيجابية يمكن تحقيقها بالعصا.

ويعني الصدق كذلك مواجهة المشاكل القائمة بجرأة، وعدم الخوف، من طرحها، ووضع فئات الشعب المختلفة أمام مسؤولياتها لإيجاد الحلول الوطنية لها، إن مشاركة الشعب في إيجاد الحلول هي أهم ضمانة لإحباط مشروعات التلاعب بعواطف الشعب أو استغلال فرص الحرية المعطاة، بالتأكيد هناك من يقول: كيف يمكن طرح قضايا أو فتح نقاش عام حول مشاكل حساسة من هذا النوع في حجر شعب متعصب أو غير واع أو تعمل فيه المشاعر الطائفية؟ والجواب: إن أفضل وسيلة لدفع الشعوب إلي الارتفاع إلي مستوي المسؤوليات الوطنية هي وضعها في موقع المسؤولية ورفع معنوياتها، وإشعارها بما تتمتع به من صفات إيجابية، وبقدرتها علي تجاوز نقائصها وسلبياتها. فهذه هي التربية الوطنية، وهذا هو العمل لدفع الشعوب نحو مناخات جديدة، ثم إن الوقت قد حان كي نكف عن التعامل مع الجمهور تعاملنا مع الطفل القاصر، ولا ينبغي أن نعتقد أن منعنا الرسمي للنقاش في أمر من الأمور، يعني أن الأمور قد اختفت من أذهان الناس. كل ما هنالك أننا نحرم الرأي العام من ميزة الاستنارة في مواقفه الفكرية والسياسية بآراء وتحليلات المفكرين أو السياسيين التي تنحو إلى أن تكون أكثر موضوعية وشمولية وعمقا[1].

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٧.

باختصار، إن تحريم النقاش في أمر لا يعني شيئاً سوي تخفيض مستوي الوعي والنقاش فيه. وهو ما تتغذى منه المواقف والمذهبيات والتوجهات الضيقة، القبلية والطائفية، الذاتية الطابع والمغلقة علي نفسها. وفي جميع الأحوال، من الأفضل أن يفكر الناس علناً في المشاكل، ويعبروا عن أنفسهم وخلافاتهم بالكلام من أن يحققوها بالسلاح.

والعنصرالثالث : هو إعادة البناء الأساسي للمجتمع، أي زرع وتوطين الهياكل المؤطرة له والمنظمة والمعقلنة حركته وسلوكه، ومبدأ إعادة البناء يعني إذن خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية والحزبية المستقلة، التي تستطيع أن تستوعب الاحتجاج والاعتراض والاختلاف علي أسس سياسية وأرضيات عقائدية صريحة وعقلانية، وبالتالي إتاحة الفرصة لتطوير الهيكلية الجديدة التى للمجتمع، فرصة التخلي عن اللجوء إلي العصبيات، وأشكال التضامن اللاتاريخية التي اضطر إلي الانطواء عليها بسبب حرمانه من العمل السياسي الشرعي، وهذه الهيكلة الجديدة والتدريجية هي التي تضمن ألا يتحول الانفتاح إلي انفجار جماهيرى لا ناظم لها، ويفترض هذا البناء الجديد تغيير أسلوب العمل مع المعارضة ونظر المسؤولين إلي طبيعة التنظيمات السياسية ودورها الاجتماعي، واستقلالية الدولة عن أي حزب، وترسيخ التعددية في المبدأ والممارسة. وتنبع من ذلك احترام الآراء المختلفة للجماعات والمجموعات السياسية وغير السياسية، وإطلاق حرياتها، والتركيز علي مساهماتها الإيجابية.

إن انعدام الثقة بالمجتمعات التي تحكمها، وعدم إيمانها بوجود الشعور الوطني يدفعها غالباً إلي المطابقة بين المعارضة وبين القوي الأجنبية، حتى كادت كلمة التآمر أن تكون مفتاح الحوار السياسي والعمل

السياسي في أقطارنا. وهذا يفسر لماذا لا يمكن السلطة أن تتصور معارضة، تكون حوافزها وقاعدتها ووسائلها وأهدافها وطنية أو عقائدية، أي نابعة من الخوف الحقيقي علي الوطن أو خدمة المصلحة العامة أو الاختلاف في وجهات النظر حول مصالح قومية.

وبما أن المعارضة تلعب بالضرورة دوراً معادياً للنظام، وتشكل التجسيد العلني والملموس لغياب روح الوطنية والشعور بالمسؤولية، فإن الانفتاح الديمقراطي بقدر ما يعطي هذه المعارضة شرعية رسمية وعلنية، ويحد بالتالي من إمكانات المراقبة عليها وعلي ممارستها الاجتماعية، يهدد بإضعاف النظام ويفاقم فرص استغلال الحرية لأهداف غير سياسية وغير إنسانية.

دور النخبة السياسي والوعي الوطني والانتقال للديمقراطية:

إن المسيرة الديمقراطية لا تزال بحاجة إلي بلورة مفهوم الممارسة الديمقراطية في البيئة الأفريقية. أي إلي توطين الفكرة والرؤية والمفهوم، بقدر ما هي بحاجة إلي تنمية القيم والمثل المرتبطة بها، ولو دققنا النظر بحقيقة الثقافة السياسية لجيل النخبة الحاكمة اليوم في معظم الأقطار الأفريقية، وبالقيم التي استلهمتها في حكمها، والتجربة الشخصية أو المهنية التي عاشتها وصدرت في سلوكها وممارستها العامة عنها، لأدركنا، دون أي شك، أن ما نعيشه اليوم وما وصلنا إليه في أوضاعنا السياسية، واغتيالنا المستمر للحريات ليس غريباً، ولا مستحيل التفسير، ولهذا فإن العمل على صعيد تطوير الوعي السياسي ما يزال ضرورياً وأساسياً جداً،

وإن النضج السياسي لم يتحقق بعدهذا المجال، والنتيجة الأولي التي يمكن أن نستخصلها من كل هذا، أو نريد أن نلفت الآنتباه إليها في معركتنا الديمقراطية الراهنة، هي أن الديمقراطية لاتزال تستعمل عندنا إلي حد كبير كشعار سياسي، لا كمنطلق فعلي لتغيير جدي في طريقة العمل الجمعي العام وأهدافه ووسائله، وهذا عند النخبة الحاكمة وفي صفوف المعارضة علي حد سواء. وأكبر دليل علي ذلك سلوك حركات هذه المعارضة فيما بينها، وضعفها العام ومشاكل تواصلها المستعصية مع الجمهور.

إن الديمقراطية لم تتحول بعد من شعارْ استهلاكي في الصراع أو التنافس علي السلطة، إلي نظرية مستنبطة وموجهة الممارسة اليومية، كما أن القيم المرتبطة حتماً بها لم تصبح بعد قيم السياسة السائدة في عقل النخبة السياسية والأغلبية الاجتماعية علي حد سواء. ويشكل هذا الضعف في العامل الذاتي، النظري والقيمي الإلهامي، العنصر الأهم من بين العناصر التي تجسد أمل الجمهور الواسع في تكوين البديل اللازم للنظام الراهن.

إن ضمان استمرار التحولات الديمقراطية يستدعي، إلي جانب الرؤية النظرية والتحليل الموضوعي للقوي والصعوبات والمشكلات القائمة، نشوء إيمان ثابت وعميق، بأن الخيار الديمقراطي قادر علي حل جميع الخلافات والنزاعات في المصالح والآراء، بل إنه الحل الوحيد الممكن لها، وإن الحرب الأهلية لا تحل شيئاً، ولو اعتقد البعض أنها تقدم وسيلة سهلة للتخاص من الخصم، ولكن التخلص من الخصم يعني هو نفسه سد الطريق علي الديمقراطية التي لا يمكن أن توجد دون وجود التعدد والتعارض، والتناقض والصراع السياسي كبديل من الصراع العسكري والحرب، ولا يمكن اللجوء

إلي هذه الأمور ألا في حالة الرفض التام من النظام، وهو طريق محفوف بالمخاطر للجميع ليس فيه غالب ومغلوب في النهاية الخسارة تعم الجميع.

وهكذا، فإن الجمود واستمرار الأوضاع السياسية عل ما هي عليه لا يقدم أي حل للأزمة، ولكنه بقدر ما يؤجل ساعة الحسم ويعمق التوترات والتناقضات، يهدد في نفس الوقت بأن التوتر الطائفي مشتعل تحت الرماد ولا يقلل من مخاطر الانفجار، وإنما يجعل منه أكثر دماراً أو خراباً، ومما يفيد في ذلك أنه أصبحت هناك قناعة عامة اليوم أمام الشعب الإريتري، فإنه لا وجود لمشاكل اجتماعية ليس من الممكن مواجهتها بصراحة ووعي وبلورة الحلول الواقعية والعملية والسلمية لها، علي شرط أن تكون هناك نية صادقة من الحكومة وحقيقية للخروج من المأزق؛ ولذلك يجب إعادة التوازنات الكبري، الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعني إعادة التوازنات، التمسك بمبدأ العدل والنزاهة والمساواة الفعلية بين الناس، والكف عن كل أشكال التمييز والحظوة والعصبية القبلية أو الطائفية، ولكنها تعني أيضاً رفع وصاية الدولة عن العقيدة، ونزع عقيدتها الخاصة، باستثناء تلك التي تكون جوهر رسالتها، أي الإلتزام بالمصلحة العامة والدفاع عن فكرة الصالح العام وتعني العدل ووضع حد للسياسات التي تسمح بالإثراء السريع والفاحش لفئة قليلة من المجتمع علي حساب الفئات الكبري، سواء كان ذلك بسبب التضخم أو السياسة الضريبية أو الفساد المستشري أو التمييز المقصود، ويعني العدل كذلك، إعادة التوازن داخل النخبة الاجتماعية، بين أطرافها المثقفة والسياسية والإدارية والعسكرية، ومنع تحقير وحداتها الأخري كما جرت عليه العادة حتي الآن، وهذا يقتضي أن نعيد للنخبة الاجتماعية والثقافية

والسياسية والإدارية مكانها ودورها، علي حساب التضخم الخطير لدور ومكانة الأجهزة والمؤسسات العسكرية القوية. إن امتلاك العسكريين السلاح والقوة المادية لا يبرر لهم احتكار القيادة واستبعاد أو تهميش قادة الأمة الفكريين والسياسيين والاقتصاديين والإداريين، بل إن ذلك لابد أن تؤدي، كما حصل بالفعل، إلي قتل فرص تكوين القيادات السياسية الشعبية المؤثرة والقادرة علي أن تحظي بولاء الناس وثقتهم الضرورية، وبالتالي أن تتطور كعنصر توجيه وإرشاد فعلي، كما يؤدي إلي قتل فرص الإبداع الفكري والنظري، وإلغاء روح المبادرة وتعميم روح الاستزلام والمحسوبية والنصب كمعيار أو للتقدم في المناصب وتحمل المسئوليات الكبري، وهو ما حصل في الاتحاد السوفيتي كما في بقية بلدان الحزب الواحد. إن حصول الشعور العميق لدي الناس بأن التحول الديمقراطي يعني إعطاء كل ذي حقه حقه، ومنع الظلم والافتراءات علي الآخرين، بسبب التمتع بموقع قوي عسكري أو غير عسكري، هو الضمانة الأساسية لكسب الثقة ومنع الانفلات[1].

كل هذه العوامل التي تقصد إلى تأطير المجتمع من الداخل، ووضعه في مناخ إيجابي وبث الثقة والتفاؤل من جديد بين صفوفه، من الشروط الأساسية لدفعه إلي نسيان الماضي وتجاوز العقد والإحباطات والإخفاقات العديدة التي عرفها فيه، ومن ثم لكسب تعاونه الضروري في هذه العملية التاريخية بالفعل، وليس هناك أي شك في أن جميع الأطراف الاجتماعية، والسياسية والمهنية والدينية والعملية سوف تظهر تعاونها ودعمها وتفهمها، وتقف صفاً واحداً ضد أي تجاوز للقيم والمبادىء الوطنية، إذا شعرت بأن هناك رغبة ونية صادقتين في إخراج البلاد من الوضع الصعب

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٩.

والأزمة المدمرة التي تشهدها اليوم علي جميع المستويات، والأمر يتوقف علي قدرة المسؤولين علي التغيير في إظهار حقيقة هذه النبات وعدم الخوف من المجتمع، والمراهنة علي الحس الوطني والقيم الإيجابية والخبرة لديه، وكل تردد أو تشكيك في قدرة الشعب وحقه، لابد أن يؤدي إلي تعثر الانتقال ويفرز ردود أفعال انطوائية وعدوانية.

بيد أن هذه السياسة الداخلية الهادفة إلي فكفكة عقد الماضي، وتسهيل السير نحو وضعية وطنية جديدة، بفضل الديمقراطية، تحتاج أيضاً كي تزيد من فرص نجاحها، إلي بلورة سياسة خارجية جديدة متفقة معها ومساعدة إياها، تشكل وسيلة لمنع استغلال الأزمات أو النزاعات التي يمكن أن تحصل أثناء الانتقال من قبل قوي خارجية لا تدرك خطورة الموقف أو تريد الايقاع بالبلاد والمغامرة بمستقبلها. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون الهدف الأول لمثل هذه السياسة الخارجية، هو العمل عل إزالة الخلافات والتوترات القائمة مع البلدان العربية وكسب دعمها وتأييدها هذه السياسة الجديدة.

والأمر الأساسي في حركة الانتقال هذه، سواء فيما يتعلق بالداخل أو بالخارج، هو إدراك أن السياسة هي قبل كل شيء التفاهم والتفاوض مع القوي التي تساعد علي تحقيق الأهداف المحددة. وهذا يعني أيضا أن تكون هذه الأهداف واضحة بدقة للجميع ومقبولة. فكل شيء يتوقف علي هدفنا من الإصلاح. فإذا كان الهدف هو فتح الطريق نحو حل الأزمة الاجتماعية والسياسية، فإن الضمانة الأساسية هي النجاح في تحقيق الديمقراطية نفسها وتحويلها بالفعل إلي إطار للمصلحة الوطنية، وهذا يعني العمل علي إعادة توزيع السلطات والصلاحيات والمصالح بما يفيد

مراعاة أكبر للعدالة والحق. أما إذا كانت الغاية كسب مزيد من الوقت وإنقاذ القيم والمصالح والممارسات القديمة بتلبيسها شعارات وأشكالاً أو مظاهر أخري، فلن نحصل أبداً علي ما نريده من الانتقال، ولكننا سوف نعمل أكثر من قبل علي تعميق مشاعر اليأس والإحباط والغبن عند غالبية اجتماعية تنتظر بفارغ الصبر التغيير. وفي هذه الحالة لن يشكل الانتقال الديمقراطي ضمانة، ولكنه سوف يقود إلي طريق مسدودة، ذلك أن المجتمع سوف يشعرأنه خدع مرة ثانية، وفي هذه الحالة، لن يبقي هناك أي مخرج للتوتر والقنوط والشعور بالمهانة، إلا الثورة والتعويض بكل ما هى شرعية وطرق سلمية للتغيير.

لابد إذن من إدراك حقيقة أن الديمقراطية، ليست هي التي تحتاج إلي ضمانات، ولكنها هي التي تشكل بالعكس الوسيلة والضمانة الحقيقية للخروج من الانفلات والأزمة والخطر الدائم لانفجار العنف، فبفضل ما أثارته من آمال التغيير أصبحت رمزاً للإصلاح والتفاؤل المرتبط به، ومن ثم الفرصة الجدية الوحيدة للخروج من الوضع القديم وحلحلة الأمور في اتجاه مصالحة وطنية نهائية وشاملة، قوامها إعادة نصاب العدل مقابل نسيان الماضي، ومحو الحزازات السياسية والعقائدية والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد.

والأصل هنا وهناك، وفي كل ما يتعلق بسياسة الشعوب والدول، الإيمان بالمبدأ القائل إن التغطية علي المشاكل والتستر عليها لا يساهم في حلها، ولكنه يفاقهم من مخاطر تفجرها وتحويلها إلي مصدر لأزمات مدمرة لا يمكن السيطرة عليها، وبالمقابل، فإن فتح الحوار حولها وضرب المثال الساطع للجمهور العام عن إمكانية معالجتها ومناقشتها بصورة

عقلانية وجدية، وبروح المسؤولية الوطنية يساعد بشكل أفضل علي اكتشاف الحلول السليمة لها وتجنيب البلدان كوارث الحروب الأهلية والدمار الذي تقود إليه. وإذا كانت هناك ضمانة حقيقية فعلاً، فهي إقناع الجمهور بنية التغيير الصافية، وإظهار نتائج هذا التغيير، إن المراهنة علي رغبة الشعب بالخلاص، وتجنب الغرق في حروب وآلام جديدة، ليست مراهنة مثالية ولا خاطئة، والضمانة السياسية التي يمكن أن تكون أهم من الضمانات القانونية أو العملية، هي، في نظري، ما يمكن أن يقدمه مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من فوائد وإغراءات لجماهير الشعب، تجعله يشعر بأن ما يجنيه من التسوية الجديدة المقدمة إليه، في إطارانتقال ديمقراطي وسلمي، أكثر مما يجنيه من التمرد علي الدولة والثورة علي النظام. لكن هذا يعني أيضاً أنه إذا كانت الإصلاحات وبالتالي المصالح الجدية ضئيلة جداً أو غير موجودة، فليس هناك ما يسمح بتحويل مشاعر الإحباط والحقد والغبن السلبية إلي مشاعر تعاون وتفاهم ومصالحة وطنية إيجابية[1].

وليس هذا من الأمور المستحيلة أو المعقدة أو الصعبة؛ ذلك أن الشعوب، بصرف النظر عن دينها وعرقها وجنسها، وفي مقدمتها الشعوب العربية والأفريقية تتطلع اليوم، ورغم الظواهر السطحية، إلي المستقبل أكثر مما هي متعلقة فعلاً بالماضي، وهي مستعدة للنسيان وفتح صفحة جديدة أكثر مما هي ميالة للانتقام، وليس لذلك علاقة بالثقافة أو بالدين، ولكن بالوجود نفسه. إن الحرب الأهلية لا تلبي أي أمل أو طموح أوقيمة

---

(١) جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب. مجموعة من المؤلفين، الدار البيضاء، دار أفريقيا الشرق ١٩٩٢.

راسخة لأحد، بل هي تخيف الجماعات كما تخيفها الكارثة، ولذلك فإن الخوف من وقوع الفتنة، وقد قضت الحرب الأهلية اللبنانية نهائياً علي مشاعر الانتقام، التي كان من الممكن أن تشجع قلة من المجتمع علي مواجهة احتمال الحرب الأهلية دون كثير تردد أو تأنيب ضمير، فليس هناك أفضل من الديمقراطية لخلق إطار مصالحة وطنية تخرج أطراف المجتمع من مخاوفها المتبادلة.

والوسيلة الوحيدة للتقدم علي الديمقراطية والانتقال السلمي إلي الوضع الصحيح، هي في تغيير منهج الحكم والسياسة ذاتها، بحيث تصبح المفاوضة العامة بين جميع الأطراف الاجتماعية، وبين المجتمع والدولة هي الآلية الرئيسية لحل النزاعات جميعاً، بل إن الديمقراطية لا تعني في العمق سوي افتتاح عصر المفاوضات العامة هذه داخل المجتمعات الأفريقية، وفي صدد كل المشكلات التي لم تجد الحل المناسب لها.

وفي النهاية، ليس هناك مهرب من إجراء الانتخابات الحرة والعامة في اللحظة المناسبة، حتي يمكن تسليم السلطة الفعلية للممثلين الحقيقيين للشعب مهما كانوا، وليس هناك من يملك شرعية أن يقول للشعب أوأن يحدد له من هم ممثلوه الحقيقيون غير الاقتراع العام، ولاشك في أن هذا يحتاج إلي تضحيات كبيرة من جميع الأطراف: تلك التي سوف تتصدي لأول مرة للحكم، وما يترتب عليها من تخليص البلاد من أحقاد وأخطاء وحساسيات الماضي بأسرع وقت.

إن مستقبل الديمقراطية متوقف قبل كل شيء علي الغاية التي نريدها منها، والهدف الذي نسعي إلي تحقيقه من خلالها.

وأخيراً، إن الديمقراطية لا تقدم ضمانات، ولن تفيد في تخليد المصالح التي عجزت عن تخليد نفسها بالوسائل القاسية والعنيفة. إن هدفها وغايتها والمرجو منها أن تمكن المجتمعات الأفريقية والعربية من الخروج بوسائل سلمية وسياسية من المآزق التي دخلت فيها، ومن ثم الانتقال نحو مناخ جديد وشروط أكثر ملاءمة لبلورة سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر عقلانية وشعبية. إن فائدتها كامنة في تقديم الإطار لاعادة دفع المسيرة الحضارية علي أسس جديدة، أسس المشاركة الوطنية الحقيقية، والمبادرة الذاتية للجميع، والتضحية وبذل الجهد والاستثمار، والأمل بالمستقبل والثقة بالقدرات الذاتية.

والخلاصة، أن الظروف الموضوعية والذاتية لا تزال تقاوم بالفعل حركة تحول سريع في اتجاه الديمقراطية، لكن سوء الظروف الاجتماعية لا يلغي حقيقة أن ما نعيشه اليوم هو انطلاق معركة الديمقراطية، أي معرفة إعادة بناء النظام السياسي في المجتمعات الأفريقية، علي أساس الحرية والتعددية والسيادة الشعبية، وليس المطلوب ولا الممكن تصور التعامل مع الديمقراطية من منطلق أستيراد المصنع أو الجهاز، إن الديمقراطية لا تنشأ إلا كمعركة، وكتفكيك مستمر ودائم لنظام القمع النفسي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي كثمرة تاريخية لكفاح مستمر ودائم أيضاً، وفي ظل هذا الكفاح، بل إن ما نعيشه اليوم ليس مرحلة الانتقال الديمقراطي كما يعتقد البعض، وإنما هو الصراع العنيف والحاسم بين الخيار الديمقراطي والخيار الفاشي الجديد، الذي يتستر وراء الخوف على الديمقراطية من أجل تبرير اغتيالها.

إن خطر انقضاض الجماعات غير الديمقراطية وانجازاتها موجود دون

شك. لكن لا تكون مقاومة هذا الخطر بإفراغ الديمقراطية نفسها من أي مضمون والحد من المشاركة. فتهميش القوي السياسية والجماعات وعزلها هو الذي يؤسس لديها مشروعية الانقضاض علي السلطة وينمي لديها النزوعات الاستبدادية، ويفقدها الشعور بالمسئولية الوطنية والحياة السياسية، وكذلك من خلال تحويل الديمقراطية نفسها إلي مشروع للتغيير الاجتماعي والإصلاح، وتشجيع النزوعات السلمية والتخفيف من حدة التفاوت الذي يقود إلي تغذيتها بالجمهور الثائر.

وبالمثل، ينبغي ألا ننسي هشاشة أسس الخيار الديمقراطي، ومن ورائه المراهنة علي العمل ضمن إطار الشرعية، إن قسماً مهماً من أعضاء النخبة الأفريقية التي مازالت تتمتع بحس وطني وشعور عميق بالعدالة، لن يتردد في تغيير معسكره، والمراهنة من جديد علي معسكر المهمشين والمستبعدين، إذا شعر بعد فترة بأنه خدع في آماله وطموحاته وأن نظام التعددية لم يقدم مبدءاً صالحاً لأحترام حقوق الانسان، وضمان الحريات الأساسية وتجاوز الصراعات والخلافات الكبري والتفجرات الاجتماعية.

إن الحل يكمن إذن في استغلال الفرص التي يقدمها المنهج الديمقراطي، والسبل التي تفتحه تنمية المشاعر الوطنية والتفاؤل والأمل بالمستقبل والتعلق بالسلام الأهلي، من أجل جعل المشاركة السياسية وسيلة لإغراء جميع الأطراف بالعمل في إطار الشرعية والمراهنة عليها، وفي هذه الحالة، لن تلعب الحركات الدينية دوراً بناءً فقط من خلال ترسيخها الثقة بالذات والشعور بالهوية في حقبة اهتزاز خطير في الشخصية الوطنية، والتردد والحيرة والانتظار، لكنها سوف تساهم، أكثر من ذلك، في بلورة آلية التسوية الشرعية للمشاكل والتوترات الاجتماعية[1] ويمكن التعامل بها سياسياً، ومن أفاق ومعايير التفاهم

(١) أي في التحول إلي قناة الامتصاص واحتواء التوترات الأجتماعية.

السلمي والوطني، بدل أن تنفجر في شكل انتفاضات دموية لا وعي لها لاهدف وهكذا.

إن قوة الخيار الديمقراطي في إريتريا وفائدته يكمنان فيما يقدمه من قاعدة مقبولة للحكم من خلال الاحتكام إلي الرأي العام، وفي هذا الصدد أنبه إذا استخدمت الفكرة الديمقراطية كوسيلة للالتفاف حول هذا الرأي العام وتكريس سياسة تصنّع وتبلور خارجية ضده، فلن يفيد الحديث عن الديمقراطية شيئاً ولن يمنع الجمهور من رفض هذه السياسة ومقاومتها.

وأخيراً، فإن مستقبل الديمقراطية في أفريقيا والقرن الأفريقي مرتبط بقدرة النخبة الحاكمة في منطقتنا[1] علي إطلاق الروح الوطنية من جديد، عن طريق فتح باب تداول السلطة الطبيعي والقضاء علي الشعور المثبط والقائل بأن الدولة والوطن والحكومة إرث شخصي، ثابت ودائم لفئة أو لفريق من السكان، وأن تتغلب علي انقساماتها العقائدية بجعل الاتفاق علي العمل والبرنامج السياسي، مركز التفاهم الأول بدل التركيز علي القيم والمثل الكبري والفلسفية[2].

---

(١) منطقتنا المقصود بها إساسًا: إريتريا وإثيوبيا والصومال.

(٢) زيداني، سعيد: «إطلالة علي الديمقراطية الليبرالية» المستقبل العربي السنة ١٣، مايو ١٩٩٠.